

المملكة المغربية



حكومة  
المملكة المغربية



GOUVERNEMENT DU  
ROYAUME DU MAROC

# برنامج عمل الحكومة المغربية في مجال محاربة الرشوة

**"... نرى في قضية تخليق الحياة العامة، وفي مقدمتها الإدارة،  
موضوعا حيويا يحظى باهتمامنا ويستأثر بتفكيرنا..."**

**عن خطاب صاحب الجلالة محمد السادس بمناسبة**

**افتتاح الندوة الوطنية حول:**

**دعم الأخلاقيات بالمرفق العام،**

**الرباط في 29 أكتوبر 1999**

## الفهرس

### تقديم

④ حصيلة المنجزات

④ خطة عمل محاربة الرشوة

⊕ إجراءات أفقية

⊕ إجراءات قطاعية

تقديم

التزمت الحكومة أثناء تقديمها لتصريحيها السياسي العام، التزاما صريحا بمحاربة الرشوة، وجعلت منها محور عمل هام، ترجمته وجسده على أرض الواقع، بخطة عمل وطنية لمحاربة الرشوة، تتضمن مجموعة من الإجراءات العملية والمتنوعة التي يمتد إنجازها على المدى القصير والمدى المتوسط.

وإذا كانت الحكومة تعتبر آفة الرشوة ظاهرة غير مبررة وغير مسموح بها، فإنها في المقابل تشدد على قناعتها بعدم اعتبارها إجراء فوريا يمكن استعجال القضاء عليه بالتشريعات والقوانين وحدها، أو بالشعارات والنوايا الحسنة للتنديد بها واستنكارها، بل لا بد من وضع آليات متنوعة ومتعددة لتطويقها، وإرساء خطة عمل ومقاربة اجتماعية لرصد بؤرها ومواطن تفاعلها.

ذلك أن حجم وطبيعة الفساد أمر يصعب قياسه بمؤشرات مضبوطة وموضوعية، نظرا من جهة، لكون الفساد ظاهرة تتم في الخفاء مع انعدام الحجة والإثبات في غالب الأحيان، ومن جهة ثانية، لاتساع دوائر الفساد وتعدد صورته وتجلياته، الأمر الذي يزيد من صعوبة رصد الظاهرة والتحكم فيها، حيث تمتد إفرازاته لتشمل، بشكل خاص، الرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس وتضارب المصالح والمحسوبية وتحصيل منافع غير قانونية وغيرها.

ومهما كان الحجم الحقيقي لهذه الآفة، فإن الفساد بشكل عام، يتسبب في أضرار وانعكاسات وخيمة، حيث يلوث المناخ الاجتماعي والسياسي العام، ويرسخ علاقات عدم الثقة بين المواطنين والإدارة، ويحد من اجتذاب المغرب لاستثمارات وطنية وأجنبية.

صحيح أن المغرب يتوفر في رصيده على مكتسبات هامة في مجال تخليق الحياة العامة والحكامة الجيدة، إذ تم إنجاز وقيادة العديد من عمليات الخصخصة والمشاريع الكبرى في مجال البنية التحتية، في ظروف جد طبيعية وشفافة معترف بها عالميا ومنوه بها، إلا أن النظرة

العامة إزاء ظاهرة الرشوة قد ظلت مشوبة بالسلبية والتشاؤم، وعدم التجاوب مع الحجم الحقيقي للمجهودات المبذولة.

ولم تكن هذه النظرة لتثني الحكومة عن اختياراتها الحاسمة وقناعتها الراسخة بتطبيق آفة الرشوة وعدم السماح لها بأن تحد من الطاقات البناءة، وتحط من سمعة خدمات مرافق الدولة ومؤسساتها. فمبادئ التدبير الجيد للشأن العام، وإكراهات الديمقراطية والتنافسية والانفتاح المتزايد لبلادنا على العالم، تفرض الحزم لمحاربة هذه الآفة، واتخاذ مجموعة من الإجراءات الفورية والعميقة لدعم المنظومة الوطنية للنزاهة، والسير بعزم وثبات، نحو تحقيق أهداف المشروع المجتمعي الديمقراطي والحداثي، الذي يقوده جلاله الملك.

في هذا الإطار، ووفاء بالالتزام المعبر عنه في التصريح الحكومي، وقع المغرب وصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما توجهت اختياراته، في إطار التفاعل الإيجابي مع مضامين هذه الاتفاقية، إلى وضع استراتيجية شمولية لمحاربة الرشوة، تمت بلورتها بتنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية، وترجمت إلى برنامج عمل على المدى القريب والمتوسط، يتضمن إجراءات أفقية وقطاعية، ويستوعب مقومات الوقاية والتحسيس والزجر، كما ينهض على أسس قانونية ومؤسسية وعملياتية. وهو البرنامج الذي أفضى إلى حصر 23 إجراء أفقياً وأكثر من 40 إجراء قطاعياً تهتم أساساً قطاعات العدل، الداخلية، المالية، النقل، الإسكان، والتربية الوطنية.

وعلى هذا الأساس، تتضمن هذه الوثيقة حصيلة أهم الإجراءات والمبادرات المتخذة في هذا المجال، وتقدم خطة العمل المقترحة من أجل تطوير وتعزيز المنظومة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة.

وتتمحور الإجراءات الجديدة المزمع القيام بها حول نوعين من الإجراءات:

- 1- إجراءات أفقية تهتم كل القطاعات العمومية،
- 2- إجراءات قطاعية خاصة بالقطاعات المعنية بمحاربة الرشوة.

# حصيلة المنجزات

يمكن رصد مبادرات العمل الحكومي في مجال تخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة من خلال مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى :

- تكريس الشفافية في التدبير العمومي ،
- تقوية روح المسؤولية والمصلحة العامة ،
- رصد قيم ومبادئ الأخلاقيات من أجل التدبير الجيد للشأن العام ،
- ترسيخ الثقة في العلاقات بين الإدارة والمرتفقين ،
- تعزيز الإطار المؤسسي للوقاية من الرشوة ،
- دعم مبادئ الشفافية في التسيير والتدبير المالي .

وقد تمت أجراء هذه الأهداف عبر تحقيق عدة منجزات أهمها :

### **1- تكريس الشفافية والمسؤولية :**

- إقرار معايير الشفافية في تدبير الملك الخاص للدولة من خلال المنافسة واللجوء إلى طلبات العروض فيما يتعلق بتفويت أو اكتراء أراضي الملك العام ،
- اعتماد مقتضيات القانون رقم 79- 61 المتعلق بتحديد مسؤولية الأمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين ،
- اعتماد مقتضيات القانون رقم 03.01 المتعلق بتعليل القرارات الإدارية ،
- دعم المساواة والشفافية وحماية المنفعة العامة من خلال مبادئ القانون رقم 78.00 المتعلق بالتنظيم الجماعي والقانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة ما يتعلق ب :

- منع المنتخبين المحليين من أن تكون لهم منافع خاصة في الجماعة التي ينتمون إليها، بصفة شخصية أو كموكلين ، أو لفائدة أزواجهم أو أولادهم ، تحت طائلة العزل أو المتابعات القضائية ،
- بطلان مداولة الصفقة التي حضرها المستشار المعني بصفة شخصية أو عن طريق الزوج أو الأولاد ،
- تعميم تعليل القرارات الإدارية ،



- إقرار قواعد الشفافية فيما يتعلق بعمليات انتخاب أعضاء مكاتب الجماعات المحلية،
  - تصحيح مسطرة الاطلاع على المحاضر من طرف منتخبي الجماعات،
  - نشر نسخ من المداولات بمراكز الجماعات وفي الجريدة الرسمية للجماعات المحلية،
  - اللجوء إلى المجالس الجهوية للحسابات فيما يتعلق بالحسابات الإدارية المشكوك فيها.
- دعم قيم الشفافية في تدبير الصفقات العمومية (مرسوم 2.06.388 بتاريخ 5 فبراير 2007)،
- تحين مقتضيات القانون الجنائي المادة (1 - 256)، في اتجاه حذف العقوبة في حق المبلغ عن فعل الرشوة في بعض الحالات، (القانون رقم 03 - 79 بتعديل وتتميم مدونة القانون الجنائي. ج.ر. عدد 5245 بتاريخ 16 شتنبر 2004)،
- اعتماد قانون 79.03 المتعلق باسترجاع الأموال المختلسة، (القانون رقم 03 - 79 بتعديل وتتميم مدونة القانون الجنائي. ج.ر. عدد 5245 بتاريخ 16 شتنبر 2004)،
- اعتماد قانون رقم 06.99 المتعلق بجرية الأسعار والمنافسة، (ج.ر. عدد 4800 بتاريخ فاتح يونيو 2000)،
- اعتماد قانون رقم 19.97 المتعلق بمدونة تحصيل الديون العمومية،
- إصلاح النظام الضريبي لسنة 2000 (تقوية أساليب التصريح، إصلاح مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة)،
- اعتماد مقارنة جديدة لتدبير الميزانية تركز على النتائج والمساءلة وتبسيط مساطر تدبير الميزانية،
- تكريس المراقبة والتدقيق في التدبير العمومي.

## 2- تحسين شروط الولوج إلى الخدمات العمومية :

- تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل تحسين جودة العلاقة بين الإدارة والمرتفق، من خلال:
- وضع نظام مشترك يحدد التسعرة الجمركية،
- وضع منظومة معلوماتية للتدبير الضريبي تمكن من تتبع ومراقبة التصاريح،
- خلق الشباك الوحيد (المراكز الجهوية للاستثمار) من أجل تقليص عدد المتدخلين في الترخيص بإنشاء المقاول، (الرسالة الملكية الموجهة إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002)،
- إصدار دليل للمساطر الإدارية الأكثر استعمالاً،
- تبسيط المساطر الإدارية من خلال نشر القانون رقم 06. 35 المحدث للبطاقة الوطنية للتعريف الالكترونية (الجريدة الرسمية رقم 5548 بتاريخ 6 دجنبر 2007)،
- استعمال الأساليب الحديثة للتكنولوجيا و الاتصال داخل الإدارات العمومية (إحداث لجنة الحكومة الإلكترونية والانطلاق الفعلي لمشاريع الخدمات العمومية على الخط).

### 3- تقوية الإطار المؤسسي للوقاية من الرشوة:

وذلك من خلال:

- التنصيب على إنشاء محكمة عليا لمحكمة الوزراء، (ظهير 1.77.275 بمثابة القانون التنظيمي للمحكمة العليا. ج.ر. عدد 3388 مكرر بتاريخ 10 أكتوبر 1977)،
- حذف محكمة العدل الخاصة (قانون رقم 79.03) وتحويل اختصاصاتها إلى المحاكم العادية من أجل تقوية وضمان شروط المحاكمة العادلة بالتشديد على قضايا اختلاس وتبذير الأموال العمومية، (القانون رقم 03-79 بتعديل وتتميم مدونة القانون الجنائي. ج.ر. عدد 5245 بتاريخ 16 شتنبر 2004)،

- إحداء "ديوان المظالم" بظهير 9 دجنبر 2001 من أجل تقوية الإطار المؤسساى لحماية مصالح وحقوق المواطنين،
- تقوية دور الوكالة القضائية للمملكة،
- إحداء المجالس الجهوية للحسابات، (القانون رقم 99- 62 بمثابة مدونة المحاكم المالية. ج.ر عدد 5030 بتاريخ 15 غشت 2002)،
- تفعيل دور القضاء من خلال إحالة القضايا عليه كلما توفرت القرائن والدلائل التي تؤكد ارتكاب جريمة الرشوة.
- ورغم مختلف التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها في مجال دعم الأخلاقيات والشفافية في تدبير الشأن العام، سواء على المستوى القطاعي أو على المستوى الأفقي، يبقى المجال مفتوحا على مضاعفة الجهود لمواجهة آفة الفساد بمختلف الوسائل المتاحة.
- على هذا الأساس، استقر رأي الحكومة على وضع برنامج عمل لمحاربة الرشوة، يتجاوب مع ما التزمت به في تصريحها أمام البرلمان. وهو البرنامج الذي يتمحور حول ما يلي:
- ترسيخ المبادئ والقيم الأخلاقية،
- تعزيز الإطار المؤسساى لمحاربة الرشوة،
- تقوية الشفافية في تدبير الصفقات العمومية،
- تحسين نظام التتبع والمراقبة والتدقيق،
- تبسيط المساطر الإدارية،
- التربية، التحسيس والتواصل.
- وللإشارة، فإن هذا البرنامج يتأسس على نوعين من الإجراءات:
- إجراءات ذات طبيعة أفقية،
- إجراءات ذات طبيعة قطاعية.

مصفوفة  
الإجراءات الأفقية

# 1- ترسيخ المبادئ والقيم الأخلاقية:

الوضعية الراهنة	نوع الإجراء	الإجراءات المزمع اتخاذها
<p>✓ تم التوقيع عليها بتاريخ 9 دجنبر 2003،</p> <p>✓ تمت المصادقة عليها من طرف المجلس الحكومي بتاريخ 2 مارس 2006،</p> <p>✓ تم التصديق عليها بتاريخ 9 ماي 2007،</p> <p>✓ تم نشرها بالجريدة الرسمية عدد 5596 بتاريخ 17 يناير 2008</p>		<p>✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد</p>
<p>✓ إصدار الظواهر و القوانين المتعلقة بالتصريح بالامتلاك ونشرها بالجريدة الرسمية عدد 5679 بتاريخ 3 نونبر 2008. ويتعلق الأمر ب:</p> <p>✓ ظهير شريف رقم 1.08.72 بتاريخ 20 أكتوبر 2008 بشأن أعضاء الحكومة وتأليف دوائيمهم،</p> <p>✓ ظهير شريف رقم 1.08.73 بتاريخ 20 أكتوبر 2008 بشأن إحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري،</p> <p>✓ القانون التنظيمي رقم 06-06 المتتم للقانون التنظيمي رقم 97-31 المتعلق بمجلس النواب،</p> <p>✓ القانون التنظيمي رقم 06-51 المتتم للقانون التنظيمي رقم 97-32 المتعلق بمجلس المستشارين،</p> <p>✓ القانون التنظيمي رقم 06-49 المتتم للقانون التنظيمي رقم 93-29 المتعلق بالمجلس الدستوري،</p> <p>✓ قانون رقم 06-52 المتتم للقانون رقم 99-62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية،</p> <p>✓ قانون رقم 06-53 المغير والمتتم للمادة 16 من الظهير بمثابة قانون رقم 476-74-1 بتاريخ 11 نونبر 1974 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة،</p> <p>✓ قانون رقم 06-54 بشأن إحداث التصريح الإجباري بالامتلاك لفائدة بعض فئات المنتخبين الجماعيين وبعض فئات الموظفين والأعوان العموميين،</p> <p>✓ القانون رقم 48.07 بتعديل مجموعة القانون الجنائي.</p> <p>✓ - المصادقة بالمجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 14 أبريل 2009 على مشروع المرسوم المتعلق بتحديد نموذج التصريح الإجباري بالامتلاك ووصل التسلم وبالحد الأدنى لقيمة الأموال المنقولة الواجب التصريح بها.</p>	<p>ظواهر وقوانين تنظيمية وقوانين</p>	<p>✓ مراجعة القانون المتعلق بالتصريح بالامتلاك:</p> <p>- اقتصار مجال تطبيقه على المهام الحساسة وكذا فئات الموظفين المعرضين لإغراءات الفساد،</p> <p>- مراقبة وتتبع التصاريح على المستوى اللامركز.</p>
<p>✓ إصدار القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسيل الأموال، تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 5522 بتاريخ 3 ماي 2007،</p> <p>✓ إصدار المرسوم رقم 2.08.572 بشأن إحداث وحدة معالجة المعلومات المالية. ج.ر: 5698 بتاريخ 8 يناير 2009،</p> <p>✓ تنصيب وحدة معالجة المعلومات المالية بتاريخ 10 أبريل 2009.</p>	<p>قانون</p>	<p>✓ المصادقة على القانون المتعلق بتبويض الأموال</p>

✓ إصدار القانون رقم 05- 54 حول التدبير المفوض للمرافق العمومية ونشره بالجريدة الرسمية رقم 5404 بتاريخ 16 مارس 2006.	قانون	✓ إصدار القانون المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العمومية
✓ مشروع مرسوم بتحديد نظام عام للمباريات والامتحانات المهنية لولوج أطر ودرجات الإدارة العمومية، تم إعداده من طرف وزارة تحديث القطاعات العامة.	مشروع مرسوم	✓ تعميم المباريات للولوج إلى الوظائف العمومية، ✓ تعميم الإعلان عن طلبات الترشيح للولوج إلى مناصب المسؤولية.
✓ مشروع قانون رقم 05- 50 المغير والمتمم لظهير 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، قيد الدراسة بمجلس المستشارين، ✓ مشروع مرسوم حول تطبيق المقتضيات المتعلقة بالحركية والوضعيات الإدارية، تم إعداده من طرف وزارة تحديث القطاعات العامة.	مشروع قانون مشروع مرسوم	✓ تفعيل المقتضيات المتعلقة بحركية المسؤولين

## 2- تعزيز الإطار المؤسسي للوقاية من الرشوة :

الوضعية الراهنة	نوع الإجراء	الإجراءات المزمع اتخاذها
✓ نشر المرسوم المتعلق بإحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة بالجريدة الرسمية عدد 5513 بتاريخ 2 أبريل 2007، ✓ نشر المرسوم رقم 2.08.627 بتاريخ 15 أكتوبر 2008 بتعيين رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وأعضاء جمعها العام وكاتبها العام، ✓ تنصيب الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة بتاريخ 2 دجنبر 2008.	مرسوم	✓ إحداث جهاز للمتابعة والوقاية من الرشوة
إجراء أنجز من طرف الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.	إجراء عملياتي	- تمكين المواطنين من آليات الولوج إلى الهيئة المذكورة، من خلال توظيف وسائل الاتصال: رقم هاتفي، فاكس، عناوين إلكترونية، بهدف تيسير الكشف عن سلوكيات الفساد.
- نشر المرسوم رقم 2.08.556 بتاريخ 15 أكتوبر 2008 بتعيين رئيس وأعضاء مجلس المنافسة، - تنصيب مجلس المنافسة بتاريخ 6 يناير 2009	مرسوم	تفعيل الإطار المؤسسي للقانون المتعلق بالمنافسة

### 3- ترسيخ أسس الشفافية في تدبير الصفقات العمومية :

الوضعية الراهنة	نوع الإجراء	الإجراءات المزمع اتخاذها
<ul style="list-style-type: none"> <li>- نشر المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية بالجريدة الرسمية عدد 5518 بتاريخ 18 أبريل 2007</li> <li>- انطلاق العمل بالبوابة المغربية للصفقات العمومية <a href="http://www.marchespublics.gov.ma">www.marchespublics.gov.ma</a></li> </ul>	مرسوم	<ul style="list-style-type: none"> <li>المصادقة على المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية :</li> <li>- تقوية شروط الشفافية في الولوج إلى الصفقات وعند تنفيذها ،</li> <li>- اعتماد مبدأ النشر على المواقع الإلكترونية للإعلان عن طلبات العروض ونتائجها</li> <li>- تحديد أسباب الإقصاء من نيل الصفقة داخل محاضر الاجتماع.</li> </ul>
قيد الدرس	مشروع مرسوم	وضع إطار قانوني مرجعي خاص بالصفقات التي تبرمها الجماعات المحلية

### 4- تطوير أنظمة التتبع والمراقبة والتدقيق :

الوضعية الراهنة	نوع الإجراء	الإجراءات المزمع اتخاذها
قيد مسطرة المصادقة	مشروع مرسوم	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إرساء نظام مراقبة التدبير الداخلي والتدقيق و تفعيل اختصاصات وأدوار المفتشيات العامة للوزارات.</li> </ul>
إحالة التقارير السنوية حول إنجازات وبرامج عمل القطاعات الوزارية إلى مصالح السيد الوزير الأول. قيد الاعداد	إجراء عملياتي مشروع مرسوم	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز مبدأ المساءلة :</li> <li>✓ إعداد ونشر التقارير المتعلقة بالأنشطة القطاعية.</li> <li>✓ إحداث اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر</li> </ul>

### 5- تبسيط المساطر الإدارية :

الوضعية الراهنة	نوع الإجراء	الإجراءات المزمع اتخاذها
<ul style="list-style-type: none"> <li>- القانون رقم 06- 35 المحدث للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 5583 بتاريخ 3 دجنبر 2007.</li> <li>- المرسوم رقم 2- 06- 478 بتطبيق القانون 35- 06 المحدث للبطاقة الوطنية تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 5591 مكرر بتاريخ 31 دجنبر 2007</li> </ul>	قانون	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاستغناء بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية عن شهادة عقد الأزيداد ، شهادة السكنى ، شهادة الحياة وشهادة الجنسية.</li> </ul>
إحداث مركز الإرشاد الإداري C2A في إطار برنامج إدارتك.	إجراء عملياتي E.GOV	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إحداث مركز التوجيه والاتصال الإداري لإخبار المواطنين بالمساطر والخدمات الإدارية.</li> </ul>
وضع البوابة الوطنية e.maroc و بوابة الإدارة	إجراء عملياتي	إخبار المواطنين والمتعاملين مع الإدارة بالمساطر وذلك عبر المواقع

الإلكترونية وغيرها من وسائل الإخبار.	E.GOV	العمومية في إطار برنامج إدارتك، يوم 17 أبريل 2006.
- إلزام الإدارات العمومية بنشر والإعلان عن المساطر والإجراءات التي تحدد بشكل خاص، الوثائق المطلوبة والأجال.	منشور السيد الوزير الأول	في الإعداد
- الدفع بمشروع الإدارة الإلكترونية	إجراء عملياتي E.GOV	- وضع ما يناهز 286 خدمة على الخط.
- المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالتوقيع الإلكتروني.	قانون	نشر القانون المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية بالجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 6 دجنبر 2007.

## 6- التربية، التحسيس والتواصل:

الإجراءات المزمع اتخاذها	نوع الإجراء	الوضعية الراهنة
- إعداد مصنف للنصوص القانونية المتعلقة بمحاربة الرشوة	إجراء عملياتي	إعداد الدليل وقرص مدمج
- إعداد آلية بيداغوجية وتنظيم حملات للتحسيس بمؤسسات التكوين والتعليم	إجراء عملياتي	- إعداد دليل من 5000 نموذج، - إعداد كتيب الناشئة من 3000 نموذج.
- تنظيم حملات تحسيسية للتحذير من آفة الرشوة	إجراء عملياتي	ستتضطلع بتنظيمها الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
إدماج مفاهيم النزاهة والقيم المهنية في مخططات التكوين المستمر	إجراء عملياتي	سيتم إدماجها في المخططات السنوية للتكوين المستمر.
التواصل والتشاور حول برنامج عمل الحكومة في مجال محاربة الرشوة مع المجتمع المدني (الجمعيات، المجموعات المهنية، إلخ..)، لتتبع الإنجازات. إعداد موائيق أخلاقية من قبل بعض القطاعات الوزارية إعداد موائيق أخلاقية من قبل العديد من القطاعات الوزارية	إجراء عملياتي إجراء عملياتي	تنظيم مائدة مستديرة ولقاءات دراسية حول برنامج عمل الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي ومع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، سيتم تعميمها على مختلف القطاعات الوزارية. في طور التعميم



مصفوفة الإجراءات  
القطاعية

## 1- ترسيخ المبادئ والقيم الأخلاقية :

القطاعات المعنية	نوع الإجراء	الإجراءات المزمع اتخاذها
- وزارة السكنى	قانون	- المصادقة على قانون 04/04 الذي ينص على مقتضيات المتعلقة بمجال السكنى والتعمير خاصة التي تتعلق بالمسؤولية الخاصة بكافة المتدخلين
- وزارة الاقتصاد والمالية	مشروع نص	- توحيد وإصلاح مؤسسات المحاسبة (شركات البورصة والجماعات المحلية وصندوق التقاعد والتدبير بالامتياز للمرفق العمومي)
- وزارة العدل	إجراء عملياتي	- تعيين قاضي النيابة العامة مكلف بتلقي الدعاوى المتعلقة بالرشوة وجمع المعطيات
وزارة العدل	إجراء عملياتي	إحداث خلية مركزية تتكلف بتجميع الأحكام المتعلقة بالرشوة واستغلالها في الاجتهاد القضائي
- وزارة العدل	إجراء عملياتي	- تقوية الخلية المكلفة بتتبع تنفيذ الأحكام والتنسيق مع مصالح الوزارة الأولى .
وزارة الداخلية	القانون 06-47 حول الجبايات المحلية - ج.ر. 5583 بتاريخ 03-12-2007	إصلاح التدبير المالي المحلي في اتجاه انسجام وتسيط وشفافية المنظومة المالية المحلية
وزارة التربية الوطنية	إجراء عملياتي	دعم الخلية الوطنية المكلفة بالتربية في مجال حقوق الإنسان

## 2- تطوير أنظمة التتبع والمراقبة والتدقيق :

القطاعات المعنية	نوع الإجراء	الإجراءات المزمع اتخاذها
وزارة السكنى	إجراء عملياتي	- مراقبة وتتبع مشاريع خاصة المستفيدة من دعم الدولة
- وزارة السكنى	إجراء عملياتي	- تدقيق مواكب للمشاريع المنجزة من طرف المقاولين العموميين في مجال السكنى
وزارة الاقتصاد والمالية	إجراء عملياتي	- تحسين أنماط الشفافية في التسيير المالي عبر اعتماد أنماط محاسبية دولية بكل الهيئات والمرافق ذات النفع العام
	إجراء عملياتي	- تطوير مهنة المحاسب ومراقبة مشروعية المعطيات المالية
	إجراء عملياتي	- وضع آليات لمراقبة الوضعيات المالية للهيئات والمرافق الهادفة لتحقيق الصالح العام
	مشروع قانون	- تفعيل القانون رقم 69.00 المتعلق بإصلاح المراقبة المالية للمقاولات العمومية وباقي الهيئات من أجل نشر الحسابات السنوية للمؤسسات العمومية في الجريدة الرسمية وتوحيد الميثاق المتعلق بسير لجن التدقيق للمقاولات العمومية
		- وضع نظام للمراقبة بالفيديو للحصص والامتحانات النظرية والتطبيقية لنيل رخصة السياقة
		- وضع نظام أتوماتيكي (ردار ثابت أو متحرك) لرصد المخالفات المتعلقة بالسرعة

وزارة التجهيز والنقل		- خلق فرق مختلطة للمراقبة مكونة من أطر قطاعية (النقل والعدل - الضابطة القضائية من أجل إعداد محاضر متعلقة بالرشوة) متخصصة في عمليات النقل وتقديم الملفات إلى القضاء
وزارة الداخلية	إجراء عملياتي	تقوية المراقبة الداخلية في تدبير المنتخبين المحليين
وزارة الداخلية	إجراء عملياتي	إقرار التتبع والمراقبة المستمرة داخل جميع المجالات لأجل التطبيق الأنجع للإجراءات المتخذة في مجال محاربة الرشوة

### 3- تبسيط المساطر الإدارية :

القطاعات المعنية	نوع الإجراء	الإجراءات المزمع اتخاذها
وزارة الداخلية	إجراء عملياتي	- نشر دليل مفصل للمساطر الإدارية الخاصة بالوزارة والسلطات المحلية والجماعات المحلية
وزارة الداخلية	- القانون رقم 06-35 المحدث للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 5583 بتاريخ 3 دجنبر 2007.	- استبدال بطاقة التعريف ببطاقة وطنية "إلكترونية"
وزارة الداخلية	المادة 7 من القانون رقم 35.06 المشار إليه فيما سبق	- إحلال بطاقة التعريف الوطنية الجديدة محل بعض الوثائق الإدارية
وزارة الداخلية	إجراء عملياتي	تحديث الهياكل الإدارية المحلية واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات (توجيه الجماعات نحو الجماعة الإلكترونية: الإقليم والجهة)
وزارة الداخلية	إجراء عملياتي	وضع كراسات المساطر لمختلف أنشطة الجماعات المحلية ونشرها بالجريدة الرسمية
وزارة الداخلية	إجراء عملياتي	تقوية وهيكله مصلحة الاستقبال في جميع المصالح التي لها علاقة بالمواطن مع الأخذ بعين الاعتبار الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
وزارة السكنى	إجراء عملياتي	تحسين كراسات المساطر وميثاق التجارة
وزارة العدل	إجراء عملياتي	حوسبة بعض المساطر
وزارة العدل	إجراء عملياتي	الوضع على الخط للخدمات المتعلقة بالسجل التجاري وتدبير الصفقات
وزارة العدل	إجراء عملياتي	إحداث نقط الاستقبال والتوجيه على صعيد المحاكم
- وزارة السكنى	إجراء عملياتي	- تعميم الشباك الوحيد وتبسيط المساطر والوثائق المطلوبة من المواطنين

- حصر ومراجعة المساطر الجارية	إجراء عملياتي	- وزارة العدل
- تحيين ونشر وتوزيع مساطر الصفقات العمومية، الشواهد، التراخيص	إجراء عملياتي	- وزارة التجهيز والنقل
- إصلاح الامتحان التطبيقي من أجل الحصول على رخصة السياقة	إجراء عملياتي	وزارة التجهيز والنقل
نشر لائحة للوثائق الخاصة بكل حالة	إجراء عملياتي	وزارة التجهيز والنقل
تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بتشجيع الاستثمار في المجال التربوي	مشروع نص	التربية الوطنية
دعم اختصاصات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	إجراء عملياتي	التربية الوطنية

#### 4- التربية، التحسيس والتواصل، :

القطاعات المعنية	نوع الإجراء	الإجراءات المزمع اتخاذها
- وزارة الاقتصاد والمالية	إجراء عملياتي	- القيام بإجراء بحث حول مدى إرضاء المرتفق/المستهلك والمشارك مع الوزارة حول تقييم جودة الخدمات المنجزة من طرف وزارة المالية والخصوصية وكذا الاطلاع على رأي المستعمل/المستهلك بخصوص العوامل المؤدية إلى سوء جودة الخدمات .
- وزارة التربية الوطنية	إجراءات عملياتي	- تقوية برامج التربية والتكوين في القناة التلفزية الرابعة - احتفال المؤسسات المدرسية باليوم العالمي لمحاربة الرشوة وتنويع الأنشطة التي لها علاقة بالموضوع
وزارة تحديث القطاعات العامة	إجراء عملياتي	- تعميم ونشر أهم المبادرات المتخذة في مجال محاربة الرشوة على موقع ويب الوزارة
- وزارة العدل	إجراء عملياتي	- تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المواطنين والقضاة
وزارة الداخلية	إجراء عملياتي	تقوية كفاءات المنتخبين المحليين بواسطة برامج تكوينية وتحسيسية خاصة فيما يتعلق بالشفافية في تدبير المال العام ( إعداد تصاميم مديرية وطنية وجهوية للتكوين لفائدة المنتخبين المحليين)
وزارة الداخلية	إجراء عملياتي	وضع أنشطة لفائدة المواطنين عن طريق الإشهار ووسائل الإعلام وخطب الجمعة